أسباب الفساد الإداري: تتقسم أسباب الفساد الإداري إلى:

1- أسباب بيئية اجتماعية خارجية: وتنقسم إلى

- أ /أسباب تربوية وسلوكية: وهذا بسبب عدم غرس الأخلاق والقيم الدينية في نفوس الأفراد، مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم احترام القانون.

ب /أسباب اقتصادية: أكثر الموظفين خصوصا في الدول النامية يعانون من نقص كبير في الرواتب والامتيازات ما يعني عدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات الضرورية، وهذا ما يدفعه لتقبل المال أو الهدية (الرشوة).

ج /أسباب سياسية: تعرف الدول النامية تغيرات في الحكومات والنظم الحاكمة، وخصوصا من ديمقراطية إلى ديكتاتورية والعكس,الأمر الذي يخلق جوا من عدم الاستقرار السياسي، مما يهيأ الجو للفساد الإداري.

2- أسباب بيئية داخلية قانونية: وقد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل، وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون، أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

3- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة

.4- طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة كما أن ضعف الجهاز القضائي،وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد.

5- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة، وعدم استقلاليتها.

6- تزايد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني، مما يوفر بيئة مناسبة للفاسدين لاستغلال ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

7- ضعف الإدارة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد.

8- ضعف وانحصار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من استعدادهم لسلوك طرق غير مستقيمة للحصول عليها، ويشجع بعض المتمكنين من ممارسة الواسطة والمحسوبية والمحاباة وتقبل الرشوة.

9- تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة

10- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام و الخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.

مظاهر الفساد الإداري:

لا شك أن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ أحد أكثر من المظاهر التالية :

1- الرشوة :وتعني حصول شخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال لخلاف التشريع أو لأصول المهنة، وقد أخذت مفاهيم وتفسيرات عدة. فمنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها إكرامية، لكنها تبقى رشوة مهما اختلفت التسميات.

2- المحسوبية: وهي تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة، فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق.

3- المحاباة: أي تفضيل جهة على جهة أخرى بغير وجه حق، وبذلك تشغل المناصب من قبل أشخاص غير مؤهلين، مما يؤدي إلى تراكم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد، فتنشأ آثارا سلبية تنعكس على حياة المجتمعات.

4- الوساطة :أي تدخل شخص ذا مركز وظيفي أو تنظيم سياسي لصالح من لا يستحق التعيين.

5- الابتزاز والتزوير: وذلك لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقفه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية، أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين، كما يحدث في الدوائر الضريبة أو التزوير في الشهادة الدراسية.

6- نهب المال العام: ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية ويتمثل في منح التراخيص والإعفاءات الجمركية والضريبية لأشخاص أو شركات لا تملك الكفاءة، وبدون وجه حق وبشكل غير نزيه وغير عادل هدفه إرضاء من هم في السلطة أو تحقيق مصالح متبادلة.